عنوان الموضوع

الزيادة السكانية و الامن الغذائي

الرقم التعريفي

www.alashrafedu.com

المقدمة

يقول الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء إن الزيادة السكانية هى التحدى الأكبر للدولة وحسب بيانات رسمية فإن إحدى خطوات المواجهة هى الاكتفاء بتقديم الدعم الحكومى لطفلين اثنين فى كل أسرة المواجهة الجديدة للزيادة السكانية حلقة جديدة للتصدى للانفجار السكانى وهى المواجهة التى بدأت قبل عقود طويلة ولكن حتى الآن لا تزال الزيادة السكانية فى نمو مطرد.

هذا الملف يدق ناقوس الخطر بسبب الزيادة السكانية وخطورتها على التنمية المرجوة، حيث إن سرعة النمو السكانى تلتهم معدلات التنمية ويثير أزمات عديدة تنعكس على الحالة الاقتصادية والتعليم ومستوى الخدمات الصحية وعلى نصيب الفرد من المياه وكذلك الناتج القومى

ويقول الدكتور عبد الحميد شرف الدين، رئيس قطاع الإحصاءات السكانية والتعداد، إن الزيادة السكانية لها تأثير سلبى على الوضع الاقتصادى، لأنها تلتهم ثمار التنمية الاقتصادية، وإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إحداث توازن بين الزيادة السكانية ومعدلات التنمية الاقتصادية، مشيرا إلى أن معدلات النمو الاقتصادى لابد أن تعادل ٤ أضعاف معدلات النمو السكانى، حتى يشعر المواطنون بأثر النمو الاقتصادى ونتائج برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الفترة المقبلة

أضاف عبد الحميد، فى تصريح لـ"اليوم السابع"، أنه من الممكن أن نعمل فى الفترة المقبلة على تقليل معدلات الزيادة السكانية بالتنظيم ونشر الوعى بين الأسر، علما بأن آخر الإحصاءات المتوافرة لدى الجهاز تظهر أن معدل إنجاب السيدة فى مصر خلال فترة الإنجاب من ١٨ إلى ٤٩ عام نحو ٣.٥ طفل أى أن كل ١٠ سيدات ينجبن ٣٥ طفلا خلال فترة إنجابهن.

وأشار عبد الحميد إلى أن استمرار معدلات الإنجاب على هذا الأساس سيضاعف عدد سكان مصر ليصل إلى ما بين ١٩١:١٩٢ مليون بحلول ٢٠٥٢، لكن فى حال نجاح خطط التنظيم والوصول لمستهدف طفلين لكل سيدة يصل إلى ١٤١ مليون نسمة فقط، بفارق نحو ٥٠ مليون نسمة.

واعتبر عبد الحميد أن مضاعفة عدد السكان سيترتب عليه مضاعفة احتياج مصر من الأطباء ليصل إلى ٢٥٠ ألف طبيب، و٤ آلاف مستشفى، وهذه التكلفة تؤثر على نصيب الأفراد من خدمات النقل والتعليم

الزيادة السكانية و الامن الغذائي

والصحة، حال عدم وجود توازن بين زيادة السكان ومعدلات النمو الاقتصادي، يكفي حصة الفرد من المياه التي تقلصت بشكل كبير مع ثبات حصة مصر من المياه.
وأعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قبل أسبوع، وصول عدد سكان مصر لـ ١٠٠ مليون الأولى فى عدد سكان مصر بالداخل، وبلغ متوسط الزيادة السكانية اليومية "الفرق بين المواليد والوفيات" خلال عام ٢٠١٩ نحو ٤ آلاف و٨١٣ نسمة أى ٢٠١ فرد كل ساعة، أى ٣.٣ فرد كل دقيقة، وبالتالى فإن الوقت المستغرق لزيادة فرد هو ١٧.٩ ثانية وبمعدل زيادة طبيعية ١.٧٨%.

عناصر الموضوع

١. تاريخ المشكلة السكانية

٢. اسباب الزيادة السكانية

٣. ارقام واحصائيات

٤ مقترحات وحلول

٥. الانفجار السكاني وكيفية المواجهة

١. تاريخ المشكلة السكانية

صعدت للسطح فى الستينيات.. وتفجرت فى التسعينيات
3,5منذ الثلاثينيات والاهتمام بالمشكلة السكانية جدا على يد عدد من المفكرين والباحثين ومنهم محمد عوض محمد وتناوله كجزء من المشكلة السكانية فى مصر من خلال كتابه «سكان هذا الكوكب عام ١٩٣٦»، ومنذ عام ١٩٣٧ زاد الاهتمام خاصة مع صدور أول فتوى للشيخ عبدالمجيد سليم، مفتى الديار المصرية والتى أجازت استخدام وسائل تنظيم الأسرة والتى أثارت جدلا واسعا بعدما أجازت إسقاط الماء من الرحم قبل نفخ الروح فيه لعذر ما أى خلال الشهور الأربعة الأولى من الحمل، ومن وقتها والرأى العام يتساءل عن هذه الفتوى ومدى شرعية تنظيم الأسرة أو تحديد النسل واستطلاع آراء أساتذة الطب عن الإجهاض والموانع الطبية للحمل، ومع تزايد الاهتمام بالمشكلة السكانية لم تحظ باعتراف رسمى من الدولة إلا فى أوائل الستينيات وقبلها كان الرئيس جمال عبدالناصر يرفض فكرة تنظيم الأسرة ومن ثم لم يتخذ أى تدابير أو سياسات تخص المشكلة السكانية بل وكان يؤكد دائما محور التنمية كحل لرفع مستوى المعيشة والتغلب على مشكلة النمو السكانى وأيضا ومن منطلق إيمانه بالفلسفة الاشتراكية والتى لا ترى أى مشكلة فى زيادة السكان بل حصرها فى سوء توزيع الثروة إلى جانب آماله على الموارد والإمكانات السورية بحسب بعض الآراء مع وحدة مصر وسوريا التى تسمح بتنمية واعدة تقضى على عوارض المشكلة السكانية.. إلا أن انفصال سوريا عن مصر غيّر من مسار الاهتمام بالمشكلة السكانية وكان الظهور لأول اعتراف رسمى بها فى إعلان ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢، الذى أعقبه إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة عام ١٩٦٥ وتبنى الدولة لمشروعات تنظيم الأسرة بعد طفل لكل سيدة «معدل إنجاب» استمراره يعنى وصول عدد سكان مصر مع نهاية ٢٠٣٠ إلى حوالى ١٢٠ مليون نسمة يزيد إلى ١٥٠ مليون نسمة بعد ١٣ سنة تالية أى خلال ٢٠٤٣، وهو ما يتطلب أن تكون معدلات التنمية الاقتصادية ٣ أضعاف معدلات النمو السكانى لكى نحافظ على مستويات المعيشة الحالية على الأقل. فتلك الزيادات المتسارعة فى أعداد السكان ستؤثر بالسلب على كافة مناحى الحياة للمواطنين وبصفة خاصة القطاعات التى هى الأساس فى تحقيق التنمية المنشودة كالتعليم والصحة والتشغيل وما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة لمواجهة كل الأعداد المتزايدة فى الطلب على خدماتها، فقطاع كالتعليم وبالأخص المرحلة الابتدائية سيتطلب إضافة فصول جديدة لاستيعاب ما يقرب من ٥ ملايين طفل

الزيادة السكانية و الامن الغذائي

بحلول ٢٠٣٠، بما يعنى إضافة ١٠٠ ألف فصل بتكلفة تقارب ٣٠٠ ألف جنيه فقط للاستعداد لاستقبال هذه الأعداد بمتوسط ٢٠ مليار جنيه سنويا خلال هذه الفترة للمرحلة الابتدائية فقط

كذلك قطاع كالصحة سوف تحتاج تلك الزيادات السكانية إلى زيادة أعداد الوحدات الصحية بأسره نحو ٣٠٠٠ وحدة صحية بحلول عام ٢٠٣٠ لضمان استمرار الخدمات الصحية على مستواها كذلك زيادة أعداد الأسرة إلى حوالى ١٧٥ ألف سرير خلال نفس الفترة وهى توسعات ومتطلبات بحسب تقارير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات فى مختلف القطاعات المقدمة للخدمات الصحية علاوة على ما تتطلبه تكلفة زيادة أعداد الأطباء المطلوبة وتأهيلهم والارتقاء بكفاءتهم لضمان جودة الخدمة الصحية المطلوبة لبناء جيل يتمتع بالصحة تمكنه من المشاركة الفعالة فى مجتمعه

كذلك قطاع مثل التشغيل وخلق فرص عمل منتجة لاستيعاب الداخلين الجدد سنويا إلى سوق العمل بسبب الزيادة السكانية التى ستضيف حوالى ١٠ ملايين نسمة من الراغبين فى العمل حتى ٢٠٣٠ ومع اعتبار أن

٢. اسباب الزيادة السكانية

ومع تحولا السبعينيات والانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية ومع بشائر الرخاء الاقتصادى اختفى الكلام عن الزيادة السكانية وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية وانعكاس ذلك على موقف الرئيس السادات من المشكلة السكانية فتجاهلت الدولة التصدى للنمو السكانى واكتفت بالحل لها من خلال التعويل على محور التنمية وتشييد المدن الجديدة وتخفيف الضغط على القاهرة ويقال إن النية كانت لدى السادات جعل مدينة السادات عاصمة إدارية جديدة ومع تزايد خلو خطاب السادات من التعرض للمشكلة السكانية رغم اهتمام الحكومات المتعاقبة خلال فترة حكمه والخطط الخمسية لها بمشكلة النمو السكانى وهو ما كان اعترافًا ضمنيًا بوجود المشكلة فالنمو السكانى ظل يتصاعد وتختلف معدلات الإنجاب من حقبة لأخرى ما بين الهبوط والصعود من جديد، رغم بعض النجاحات الملحوظة فى بعض السنوات الماضية والتى بدأت تتراجع من جديد بشكل نسبى ومتفاوت حتى بالنسبة لدرجة الاهتمام بالحد من النمو السكانى إلى أن جاء اهتمام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك وعاد معه الاهتمام بمسألة تنظيم الأسرة كحل لمشكلة الزيادة السكانية والتى لم تخل خطبة من الإشارة إلى القضية السكانية باعتبارها القضية الأم والتحدى الأكبر لمسيرة العمل والوطن، ورغم أن مصر شهدت مؤخرا قفزة تنموية غير مسبوقة ولكن لن يتوقف هذا الانفجار السكانى حتى تصبح مصر الجديدة فى مصاف الدول العظمى بعدما تأتى التنمية المستدامة بثمارها وهو ما يستلزم الحد من النمو السكانى والاستثمار الأمثل للبشر وتحويل هذا الزحف إلى ثروة بشرية بالعلم والعمل وليس بكثرة العدد.

الزيادة السكانية تؤدى إلى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادى والدخل الفردى وهو ما يضعف من قدرة الأسرة والأفراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة مقارنة بعدد أفرادها وبالتالى عدم الوفاء باحتياجات هؤلاء الأفراد من الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية والضرورية. وهى أيضا تضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة بنسب كبيرة ومعدلات التنمية أيضاً ومن ثم تؤثر على فرص العمل وترفع معدلات الفقر وتضغط على أى جهود للدولة ومتطلباتها فهى تشكل ضغطا على الحكومة حتى فى تلبية متطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ودعم بمختلف أشكاله للمواطن فى جميع المجالات وبالتالى ضغط على الموازنة العامة للدولة وحجم مصروفاتها

٣. ارقام و احصائيات

فى نهايات يناير ٢٠١٩، سجلت الساعة السكانية وصول عدد سكان مصر بالداخل إلى ٩٨,٢١٧ مليون نسمة بزيادة تجاوزت ٢٠٠ ألف نسمة خلال ٤٨ يوما فقط، وجاءت محافظة القاهرة فى المقدمة كأكبر المحافظات من حيث عدد السكان بـ٩,٨١٠ مليون نسمة تليها الجيزة بنحو ٨,٩٣٠ مليون نسمة ،وبمقارنة بسيطة وسريعة بالأعوام الماضية نجد حدوث ارتفاع لعدد السكان بنحو ٢٥,٢ مليون نسمة خلال ١٢ عاما فكان العدد ٧٢,٨ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٦ وصل إلى ٧٦,١ مليون نسمة فى بداية عام ٢٠٠٩ وبلغ ٩٦,٣ مليون نسمة بداية من عام

الزيادة السكانية و الامن الغذائي

٢٠١٨ وصل إلى ٩٨ مليون نسمة بنهاية ديسمبر ٢٠١٨، ومن ثم وصول عدد السكان لما يزيد على ١٠٠ مليون نهاية ٢٠١٩.

وبحسب تقارير دولية صادرة عن شعبة السكان فى إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة فمن المتوقع وصول عدد سكان مصر إلى ١٥٣,٨ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، وصولا إلى ٢٠٨ ملايين نسمة بحلول عام٢١٠٠، وهو ما يعني بحسب التقارير قرب معاناة مصر من الانفجار السكانى بشكل رسمى ومعلن، بسبب التحول الديموجرافى والذى يعنى معدلات المواليد والوفيات حيث أشارت التقارير إلى تسجيل مصر لأدنى قيمة معتادة للمجتمعات التقليدية بالنسبة لمعدل الوفيات وهى من ٤٠ إلى ٥٠ فى الألف بما يظل معدل المواليد أعلى من ٥٠ فى الألف ومن ثم أدى هذا الفارق بين معدلات الوفيات والمواليد لتزايد إجمالى عدد السكان بمتوسط سنوى بلغ ٢,٥٪ ، فى حين ارتفعت أعداد المواليد بنهاية القرن العشرين وبشكل تدريجى حتى تعدت الـ٢ مليون ونصف المليون مولود جديد سنويا، ووفقا لتقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة سيصل عدد المواليد إلى ذروته خلال الفترة من ٢٠٤٠ إلى ٢٠٤٥ ليصل إلى ٢,٧مليون مولود وسيظل أعلى من ٢,٥ مليون حتى عام ٢٠٨٠، وتوقعت دراسة صادرة عن معهد التخطيط القومى وصول السكان لأكثر من ١١٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، وأنها ستصل إلى ١٢٥,٩ مليون فى

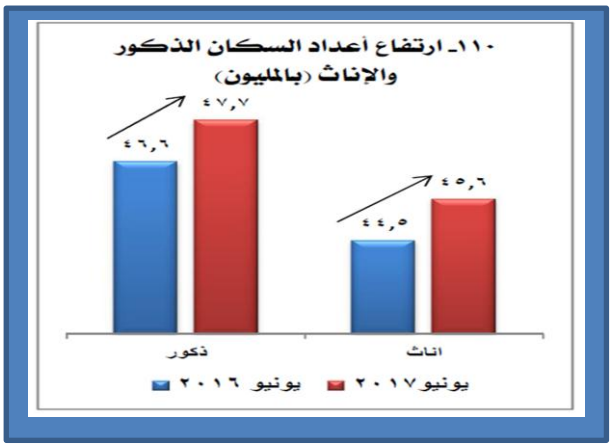

٤. مقترحات وحلول

وطالبت الدراسة بالتوسع فى تنفيذ مشروعات قومية لزيادة فرص العمل وتوسيع الرقعة الزراعية والمعمورة لزيادة مشروعات الطاقة والإسكان وخلافه وإنشاء مرصد سكانى مستقل بهدف الرصد العلمى للمتغيرات السكانية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية كذلك تفعيل المادة ٤١ من دستور ٢٠١٤،بكل جدية والتى تنص على التزام الدولة بتنفيذ برنامج سكانى يهدف لتحقيق التوازن بين معدلات المنو السكانى والموارد المتاحة وتعظيم الاستثمار فى الطاقة البشرية وتحسين خصائصها وتفعيل قوانين مواجهة الزواج المبكر كذلك إعادة النظر فى التوزيع الجغرافى غير المتوازن للسكان والبحث عن سياسات للحد من الخصائص المتدنية للسكان. عندئذ قد يحل جزء كبير من المشكلة السكانية والنمو السكانى فى مصر المشكلة السكانية الناجمة عن الزيادة السكانية المطردة والتى تعانى منها مصر ليست مشكلة صحية بل اجتماعية وتقتضى تضافر كافة الجهات المعنية ومؤسات الدولة والمجتمع المدنى والبرلمان بل والإعلام، فالجميع عليه مسئولية فى توعية المواطنين بخطورة الزيادة السكانية خاصة مع وجود بعض المفاهيم الدينية الخاطئة والتى تروج لحرمانية تنظيم الأسرة وكذلك المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية بل والتربوية التى تجعل من كثرة الإنجاب عزوة وسندًا ووسائل محاربة للفقر والعوز والتى تفرق أيضاً بين البنت والولد، ولذلك فوزارة الصحة حريصة على توعية السيدات من خطورة الانفجار السكانى بمبادرات منها مبادرة «الوسام» وذلك بحسب كلام سحر السنباطى رئيس قطاع السكان وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة والسكان بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات الصحية وخدمات تنظيم الأسرة من خلال المستشفيات العامة والمركزية بجميع المحافظات والعمل على تقديم الخدمات الصحية بجودة عالية مع ضمان توفير وسائل تنظيم الأسرة باختلاف أنواعها وبالمجان ولذلك كانت جولاتنا العديدة بل والمستمرة بالمحافظات لمواجهة الزيادة السكانية.

الزيادة السكانية و الامن الغذائي

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الثلاثاء الماضي، أن عدد سكان مصر وصل إلى ١٠٠ مليون نسمة، وشهدت مصر زيادة ٧٠٠٠ تقريبا، خلال أقل من ٤٨ ساعة، مما يمثل مشكلة مُلحة للدولة، وهذا الرقم يمثل زيادة قدرها ٧ ملايين نسمة منذ نشر آخر تعداد للسكان في عام ٢٠١٧.

وتضاعف عدد سكان مصر ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٦٠، وبلغ عدد النمو السنوي ذروته في عام ١٩٨٧ بنحو ٢.٨%، ووصل معدل الإنجاب ٣.٥ طفل لكل سيدة.

فأصبح ملف الزيادة السكانية يدق ناقوس الخطر، نتيجة تأثير النمو السكاني على معدلات التنمية، والاقتصاد، وتتطلب القضية السكانية علاجا حاسما لتفادى الأزمات الاقتصادية المترتبة عليها، بسبب ما تشكله من عائق أمام التنمية، وخطورة على الدولة.

وقال رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، في اجتماع مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي، إن «النمو السكاني هو التحدي الأكبر الوحيد الذي يواجه الدولة، ويؤثر على الأمن القومي»، وتشجع الدولة منذ سنوات على تنظيم النسل من أجل مواجهة الزيادة السكانية، وخاصة خلال الفترة الحالية.

ومع استمرار معدل النمو السكاني، يصل عدد السكان مصر مع نهاية ٢٠٣٠ إلى حوالي ١٢٠ مليون نسمة، مما يؤثر على معدلات التنمية الاقتصادية، ومستوى المعيشة.

وتعد مصر أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، وثالث أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان، خلف إثيوبيا ونيجيريا، حيث ذكرت هيئة الإحصاء أنه يولد طفل في مصر كل ١٧.٩ ثانية تقريبا.

وتمثل المشكلة قضية مُلحة منذ عدة عقود، حيث صرح الدكتور شوقي علام، مفتي الجمهورية، في تصريح سابق أنه لا مانع شرعا من تنظيم النسل أيًا كان السبب، سواء لحاجة أو لأمر ضروري أو تحسيني، فهذا السبب لا يمنع ولا يتعارض أبدا مع قضاء الله وقدره، وأكد أن الرزق مكفول لكل إنسان، ولكن على الإنسان أن يسعى في تحصيل هذا الرزق.

٥. الانفجار السكاني و كيفية المواجهة

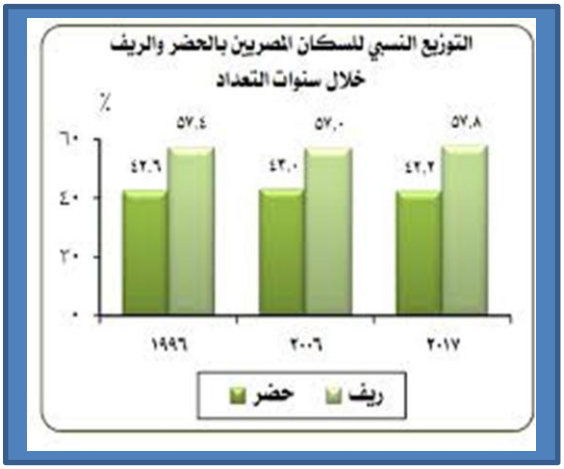

بتنظيم الأسرة وبحوافز تشجيعية أصبحت ضرورة حتمية وذلك بحسب رؤية الدكتور صلاح الدين الدسوقى، رئيس المركز العربى للدراسات الإدارية والتنمية خاصة أنه لا يمكن أبدا أن يكون هناك أى تنمية مستدامة، فالمخاطر الناجمة جراء هذا الانفجار السكانى الوشيك عديدة وقد يكون أقلها حدة على عكس توقعات المختصين زيادة معدلات البطالة فهناك أيضاً حدوث لارتفاع خط الفقر وزيادة عدد الفقراء وعدم توازن النمو الاقتصادى مع النمو السكانى وبالتالى حدوث انخفاض عام لمستوى المعيشة وسيكون هناك تفاقم لظواهر عدة أهمها ظاهرة أطفال الشوارع وارتفاع معدلات الفساد والجريمة وانتشار للجهل والأمية والتكدس المرورى وارتفاع لنسب الوفيات بين الأمهات

الزيادة السكانية و الامن الغذائي

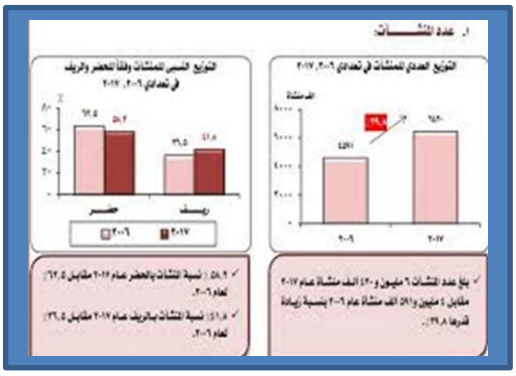

بسبب تكرار الحمل ومن ثم انخفاض عام لقدرة الدولة على الدعم الصحى ولن يكون هناك جدوى للتأمين الصحى الشامل وزيادة جديدة لحجم الإنفاق الحكومى، وكذلك تدنى مستويات الأجور ومن ثم عدم استيعاب ملايين الشباب فى مجال العمل وهروب الاستثمار والمستثمرين عندما تكون الزيادة العددية من البشر فقط ولا يواكبها أى زيادة أو تقدم فى المهارات والقدرات المطلوبة وهو ما يستدعى الحد من الزيادة السكانية والعمل على وقف الآثار السلبية الترتبة عليها والتى تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة

وحسب الدراسات فإنه مع ثبات معدل الخصوبة الحالى سيرتفع عدد طلاب المرحلة الابتدائية من ١١,٧ مليون إلى ٢٢,٣ مليون وسيصل عدد المدارس المطلوب توفيرها إلى ٣٦ ألف مدرسة بحلول عام ٢٠٥٢ وعدد المدرسين إلى ٨٣٨ ألف مدرس وفيما يخص المرحلة الإعدادية سيزداد عدد الطلاب من ٤,٩ مليون طالب خلال ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٩,٧ مليون طالب فى عام ٢٠٥٢ وهو ما يتطلب زيادة عدد المدرسين إلى ٢٦١ ألف مدرس إضافى خلال ٢٠٥٠ و١٢ ألف مدرسة إضافية

أما الثانوى فسيرتفع عدد الطلاب من ٣,٥ مليون طالب إلى ٦,٢ مليون خلال ٢٠٥٠ وهو ما يستدعى توفير ١٩٣ ألف مدرسة إضافية وبناء ٤ آلاف مدرسة جديدة، وفيما يخص قطاع الصحة فقد نشر أن الأطباء المطلوب توفيرهم فى جميع القطاعات الصحية ٢٥٧ ألف طبيب بحلول ٢٠٥٠ بزيادة ١٢٩ ألف طبيب بسبب الزيادة السكانية المتوقعة و٤٢٩ ألف عضو تمريض بزيادة ٢١٥ ألف فرد تمريض إضافى إلى جانب مضاعفة عدد المستشفيات إلى ٤ آلاف مستشفى بحلول ٢٠٥٢، بينما فى حالة السيطرة على معدلات الإنجاب الحالية الـ٢,١ طفل ستحتاج مصر إلى ١٣١ ألف طبيب بدلا من ٢١٥ ألف طبيب

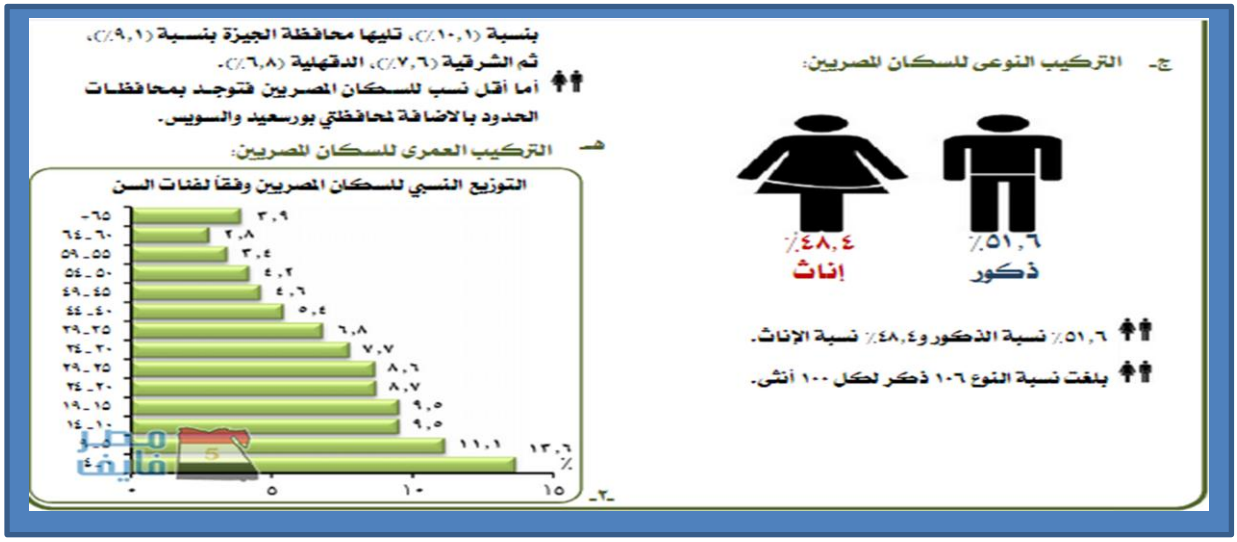

www.alashraffedu.com

المشكلة السكانية ... ومصطلحات أنجليزية

ويستند النمو السكاني اليوم على الهجرة الداخلية والتحضر.

Most of the modern day population growth is based on internal migration and urbanization.

النمو السكاني هنالك هبوط فعلي في.

Back there, there is a real decline in population growth.

ومما يؤدي لتفاقم الحالة النمو السكاني والتنمية الصناعية والزيادة الضخمة في الاحتياجات الزراعية.

The situation is exacerbated by demographic growth, industrial development and vastly increased agricultural requirements.

نظريات وأطر لنمذجة أثر النمو السكاني على البيئة المادية

Theories and frameworks for modeling the impact of population growth on the physical environment

لذا توجب علينا تقليل نسبة النمو السكاني

We needed to reduce the population growth rate.

وشكّل صافي عدد المهاجرين ثلثي نسبة النمو السكاني في المناطق الأكثر نموا.

Net migration accounted for two thirds of the population growth in the more developed regions.

ولم يتوزع النمو السكاني بشكل منتظم في المناطق الرئيسية الخمس للأراضي الوطنية.

Population growth did not occur uniformly in the five major regions of the national territory.

تشكّل الضغوط المتمثلة في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية خطورة على الصحة البيئية للإقليم.

The pressures of population growth and economic development are endangering the environmental health of the region.

ويتعين التصدي للأمية بوصفها عاملا هاما تنعكس آثاره على معدلات النمو السكاني.

Illiteracy has to be addressed as a critical factor reflecting on population growth rates.

النتائج

ان مشكلة الزيادة السكانية هي مشكلة الساعة و هذة الزيادة تبتلع العديد من مزارد الدوله و الانتاج مما يترتب علي ذلك قلة المساكن و عدم قدرة الشباب علي ايجاد فرص عمل كذلك عدم وجود خدمات طبيه كافيه ، و من ثم تعمل الدولة و القطاع الخاص جاهدة علي حل هذة المشكله الخطير

الزيادة السكانية و الامن الغذائي

ببناء المدن الجديدة و اقامة المشروعات و ذلك لحل مشكلة البطالة الناتجة عن الزيادة السكانيه ، ايضا تشجع الدوله الشباب علي استصلاح الاراضي في الصحراء و زراعة احتياجاتنا من المحاصيل ، و عمل العديد من المزارع السمكيه لتوافر الامكانيات من المسطحات المائيه .

من الممكن ان هذة المشكلة الخطير تؤثر علي مستوي التعليم حيث عدد الطلاب سيكون اكثر من عدد المدارس و الفصول الدراسية و لذلك يجب علي الدولة حل هذة المشكله ببناء العديد من المدارس و تشجيع خطة التعلم عن بعد لحل مشكلة التكدس في الفصول .

مصادر البحث

١- الجهاز المركزى للتعبة والاحصاء

٢- جريدة اليوم السابع

٣- جريد الوطن

٤- صفحة رئيس الوزراء المصرى للمعلومات

٥- جريدة المصرى اليوم

٦- جريدة الوفد

٧- موقع وزارة الكهرباء

٨- كتاب الصف اث جغرافيا

I ♥
www.alashrafedu.com